

كفايات المدرس «ة» في سياق تحولات مهنة التدريس

أحمد مسيلي

لاشك أن التحولات الكبرى التي يشهدها عالم اليوم في زمن العولمة والثورات المعرفية والإعلامية تؤثر بشكل عميق على كافة مناحي الحياة ومظاهرها، ومن ذلك تأثر المنظومة التربوية بتلك التحولات تأثرا عميقا في رؤاها وآليات اشتغالها ووظائفها. وبديهي أن هذا التأثير يمتد بشكل قوي وعميق إلى خصوصيات مهنة التدريس وطبيعتها والكفايات الواجب توفرها في المدرسين المواكبين للمستجدات، والذين تنهض على عاتقهم مهام التطوير والإصلاح.

أضحت ممارسة مهام التدريس على الوجه الأمثل تستلزم، أكثر من أي وقت مضى، كفايات متعددة ومتشابهة ومعقدة، ولذلك فهي تتطلب المزاجية الدائمة بين الإطلاع النظري والممارسة الميدانية بين التجربة والأهداف المسطرة للمنظومة التربوية.

ففي عالم يشهد تطورات معرفية وتكنولوجية متسارعة، تعرف مهنة التدريس تطورا مطردا وتغييرا مستمرا، خاصة خلال الـ 50 سنة الأخيرة. ولا تشذ حالة المغرب عن هذا الإطار، بل إن رغبة المغرب في التطور وتأكيد على أن التربية قاطرة للتنمية الشاملة يجعل التركيز على مهنة التدريس أمرا هاما وملحا في اللحظة الحالية.

وإذا كنا قد اتفقنا جميعا على أن التربية أولوية وطنية وقاطرة للتنمية، فإن المجتمع ينتظر منها أن تكون جسره إلى مواكبة التطورات التي يعرفها العالم في زمن العولمة الكاسحة، كما ينتظر من المربين والمدرسين تكوين المواطنين المؤمنين بالقيم الوطنية والقيم الإنسانية والكونية.

إلا أن مدرستنا لا تقوم بهذه الوظائف على الوجه الأمثل، سواء في الربط ما بين المعرفة والواقع، والتوفيق ما بين الروحي والمادي، وما بين التقليدي والحديث، وما بين العالمي والإقليمي، وما بين التنافسية وتكافؤ الفرص، وما بين المعارف وقدرات التمثل. وذلك لأسباب متعددة ومتشابهة ليس الأستاذ ووضعها وشروط عمله إلا جزءا منها، ولكن تركيزنا هنا يتجه إلى العناية به. ولذلك يلزم الالتفات إليه باعتباره حلقة أساسية في المنظومة لتمكينه من أدوات الاشتغال والتكوين والمواكبة بعد ضبطه لخصوصيات منظومته التربوية.

إن مهنة التدريس تتطلب حركية قصوى لتواكب التطور ولتواجه مشاكلها العينية، خاصة وأنه لا توجد طرق جاهزة وموحدة وشاملة في التربية، لذا يلزم تزويد المدرس بكل الإمكانيات وتمكينه من كافة القدرات والكفايات التي تساعد على الاضطلاع بمهامه على أكمل وجه.

الكفايات المطلوبة في المدرسين

حين نتساءل عن الكفايات الواجب توفرها والقدرات التي يتمكن منها أحسن وأنجب الخريجين نجدها بعيدة عن الكفايات الضرورية لمواكبة المستجدات، تواجها أسئلة عنيدة يفرضها منطلق الملاءمة

والمواكبة. ولذلك وجب العمل بجد ومسؤولية على هذه الواجهة الأساسية حتى يتمكن مدرسوننا، خاصة منهم خريجو المعاهد من امتلاك الكفايات الأساسية والتي في مقدمتها:

-كفايات مرتبطة بطبيعة المنظومة حيث يمتلك المدرس معرفة دقيقة بالنظام التربوي وغاياته وأهدافه ومكوناته الأساسية، والأنظمة التي يتأسس عليها.

-كفايات معرفية مرتبطة بمجال التخصص بحيث يجب أن يتوفر المدرس على معرفة دقيقة ومحترمة بالمعارف العلمية الضرورية المرتبطة بمادة تخصصه. وتعتبر هذه الكفاية أساسية وحاسمة في التكوين الأساس والتكوين المستمر للمدرس، ويدخل ضمن هذه الكفاية تملك المدرس لقدرات النقل الديدانكتيكي للمعارف النظرية إلى مواد ومقررات ومناهج تعليمية.

-كفايات منهجية بحيث يمتلك المدرس القدرات اللازمة للممارسة البيداغوجية، منفتحا على المستجدات البيداغوجية وتمكنا من آليات التدريس، ومنها قدرته على استثمار المعارف والعلوم البيداغوجية والنفسية في تطوير مهاراته المهنية.

-كفايات ذات علاقة بالقيم بحيث يكون المدرس ملما بمنظومة القيم المجتمعية وبالقيم الكونية التي يتطلبها البعد الكوني والإنساني، كمبادئ حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية لحماية الطفولة وآليات ترسيخ قيم التسامح والتفتح وقبول الاختلاف. ويصرف كل ذلك عبر كفايات التدريس والتنشيط داخل أندية الحياة المدرسية وآلياتها التي تكون إحدى همومه المركزية.

-كفايات البحث والتكوين الذاتي بحيث يمتلك المدرس الأدوات الأساسية لإنجاز وممارسة البحث التربوي العلمي. وامتلاك القدرة على توظيف نتائج البحث، وكذا امتلاك قدرات متنوعة لضمان التكوين الذاتي المواكب للمستجدات، ومن ذلك تحيين المعلومات ومواكبة المستجدات التربوية والبيداغوجية والانفتاح على الإعلاميات وتقنيات الاتصال.

-كفايات الانفتاح على المحيط وهي كفايات عملية في بناء المشاريع وإتاحة الفرصة لمجالس المؤسسة ولفضاءاتها للاستفادة مما تتيحه الشراكات المتنوعة من إمكانيات المؤسسة التعليمية والجامعية. وتقتضي تملك قدرات بناء المشاريع وقدرات الانفتاح على المحيط والتفاعل الإيجابي معه.

-كفايات التنظيم بحيث يمتلك المدرس كافة القدرات الضرورية لتنظيم نفسه وعمله ودروسه وفضاء اشتغاله وأندية مؤسسته، وكذا القدرة على تنظيم العلاقات المختلفة التي يدخل في شبكتها.

-كفايات التنشيط وتستلزم هذه الكفايات تملك المدرس للقدرات المتعددة والمتنوعة للتنشيط داخل الفصل والمدرج وخارجهما، خاصة في تنشيط الندوات واللقاءات والأنشطة المندمجة في الحياتين الجامعية والمدرسية. كما تقتضي هذه الكفاية امتلاك قدرات الاستقطاب الفني والإبداعي لدى التلاميذ والطلبة وتشجيعها.

-كفايات التقويم وتقتضي هذه الكفاية معرفة دقيقة ومستمرة ومواكبة للتطورات التي يعرفها مفهوم التقويم وأصنافه ووظائفه وتقنياته وكذا القدرة على استثمار وتوظيف شبكات التقويم واستثمار نتائجها بالشكل الذي يخدم تطوير المشوار الدراسي للطلبة والتلاميذ.

كفايات الدعم والتوجيه ويقتضي امتلاك هذه الكفايات معرفة علمية بأدوات الدعم وآلياته وبأدوات التوجيه وطرقه وآلياته، وذلك حتى يكون المدرس قادرا على بناء مخططات الدعم والتقوية لسد ثغرات التكوين والتعلم، وتوجيه التلاميذ والطلبة إلى أنجع السبل في البحث والاستدراك والاختيارات العملية في الدراسة والحياة. وإذا كانت هذه الكفايات أساسية وضرورية لتحقيق الجودة المرجوة، فإنها ستبقى أهدافا غير بعيدة المنال إذا ما تضافرت الجهود، وانخرطت كافة الأطراف في الوصول إليها باعتبارها معبرا من معابر جودة تعليمنا.

أسئلة التكوين المستمر للمدرسين

إذا كانت كفايات المدرسين محتاجة باستمرار إلى التحيين والتطعيم والإغناء لجعلها مستجيبة لمتطلبات الجودة، ومواكبة المستجدات التي يحبل بها الواقع التعليمي بالتطورات المتسارعة التي تعرفها مهنة التدريس، فإن تلك المواكبة وذلك التحين لا يستقيمان إلا بسياسة دقيقة وواضحة في مجال التكوين المستمر، وهي السياسة التي يلزم أن تكون منسجمة ومكاملة لسياسة التكوين الأساس. وهو ما يجعل مناهج التكوين بمختلف أصنافه تدرج في منطق منسجم يخدم أهداف الإصلاح، منطق متناسق ومتراص. وقد أشار الميثاق في هذا الصدد إلى:

تنظيم دورات التكوين المستمر التي يلزم أن: «تستفيد (منها) أطر التربية والتكوين على اختلاف مهامها أو المستوى الذي تزاوّل فيه (انظر الميثاق ص 62). فكيف يمكن لحلقات التكوين المستمر أن تخدم وتمتّن كفايات المدرسين.

تكوين المدرس «ة» من أجل تطوير الممارسة التربوية

إن تطوير المدرسة المغربية و تحسين آليات وأدوات اشتغالها و تفعيل أدوارها ووظائفها بالكيفية التي تجعلها في خدمة التنمية الشاملة ببلادنا، رهين بتنمية كفايات المدرسين المهنية والدفع بهم إلى مواكبة المستجدات البيداغوجية والديداكتيكية وتمكنهم من الإمكانيات المادية والمعنوية التي تساعدهم على مواجهة مختلف التحديات المطروحة عليهم ، وانجاز المهام المعقدة المنتظرة منهم بفعالية وحماس، من أجل سعيهم الدؤوب نحو توفير الظروف الملائمة و خلق المناخ المناسب لحث التلاميذ وإعانتهم على اكتساب الكفايات والتعلمت الأساسية التي تقوّدهم صوب الترقّي التعليمي والاندماج الاجتماعي الايجابي.

لقد أكدت مختلف الدراسات والأبحاث التي تعنى بالشأن التربوي والتكويني المغربي على أن الاهتمام بالتكوين العميق والمستمر للمدرسين والالتفات إلى أوضاعهم المادية والاجتماعية ومدّهم بكل الوسائل الضرورية لممارسة المهام المنوطة بهم من شأنه أن يحفزهم على الرفع من جودة المنتج التعليمي والتكويني، كما أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين ركز في دعامته الثالثة عشرة على أن «تجديد المدرسة رهين بجودة عمل المدرسين وإخلاصهم و التزامهم عبر التكوين الأساس الرفيع والتكوين المستمر الفعال والمستديم والوسائل البيداغوجية الملائمة والتقويم الدقيق للأداء البيداغوجي» «وقد ألح تقرير المجلس الأعلى للتعليم الأول على ضرورة إيلاء عناية كبرى للموارد البشرية وإعداد برامج وأنشطة تكوينية مكثفة ومستمرة، تركز على تنمية كفايات المدرسين المهنية وتطوير ممارستهم التدريسية بالشكل الذي يجعلهم قادرين على تأدية مهامهم و أدوارهم بفعالية ونجاعة، كما خصص أيضا

البرنامج الاستعجالي 2009-2012 المشروع الخامس عشر لتأهيل الموارد البشرية وإعادة تكوينها والإحاطة بكل ما من شأنه أن يدفع بها إلى انجاز المطلوب منها بحماس وجدية.

مهما كانت درجة الإتقان في إعداد خطط إصلاح التعليم، فإن نجاحها لن يتأتى إذا لم يعتمد على تكوين علمي يستهدف الفاعلين التربويين المعنيين قبل غيرهم بتنفيذ الإصلاح وتحقيق أهدافه وبلوغ غاياته وتجسيد توجهاته على مستوى الممارسة التعليمية اليومية المرتكزة على محاولة تغيير وتعديل مواقف وقناعات هؤلاء حتى يتمكنوا من اكتساب و امتلاك مواقف جديدة تنسجم و تتجاوب مع فلسفة الإصلاح وتتماشى مع روحه لأن التجارب الإصلاحية السابقة كانت في مجملها تعتمد التكوين الذي لا يتعدى الجانب الإخباري والتحسيبي في فترات زمنية جد محدودة، ومن المعلوم أن التكوين الأولي لأطر التربية والتعليم لم يعد كافيا للرفع من جودة التعليم وللاقبال على الجديد التربوي بمواقف ايجابية، ومن هنا طرحت مسألة التكوين المستمر، ليس فقط في ميدان التعليم بل في كل الميادين والقطاعات الحيوية، حتى أضحت لفظة التكوين المستمر "مفتاحا سحريا" للعديد من القضايا والمشاكل المعاصرة التي ترتبط بكل الممارسات المهنية.

صحيح أن المغرب دخل في تجربة التكوين المستمر خاصة في القطاعات الحيوية الاقتصادية و عرف قطاع التعليم بدوره هذا النوع من التكوين ولكن لم تكن هذه التجارب تنسم بالفعالية والنجاعة والاستمرارية بل غالبا ما رافقت دخول بعض الإصلاحات الجزئية أو التعديلات التي مست هذا المنهاج أو ذاك، هذا فضلا عن الملاحظات السالفة الذكر التي أبديناها في هذا الشأن، وصحيح أيضا أن التكوين المستمر الخاص بالفاعلين التربويين قد اتخذ أشكالا أخرى على المستوى الميدان، فتجسد في مختلف اللقاءات والحلقات التكوينية و الدروس التجريبية التي عادة ما يعقدها رجال ونساء التأطير والمراقبة مع المدرسين غير أن هذا المشكل من التكوين لم يتمكن في نظرنا من بلوغ الأهداف المنشودة من وراء التكوين المستمر وذلك لأنه مرتبط بالمشكلات الجزئية التي تطرحها الممارسة التعليمية في الأقسام الدراسية ومن ثمة فانه يلعب بالدرجة الأولى دور التصحيح و التعديل لجزئيات هذه الممارسة في اتجاه توافقها مع التوجيهات الرسمية.

إن التكوين المستمر لكل الفئات العاملة في مجال التربية و التكوين فرصة ضرورية للإنتاج اليداكتيكي الذي يشرك الجميع ويقنعهم بأهمية وجدية هذه المشاركة سواء على المستوى الشخصي أو المهني وبذلك يمكن تجاوز المواقف المقاومة للتغيير والتجديد التي غالبا ما يبدها الممارسون بالفعل التعليمي، إن تقلص دوره فقط في دور المتلقي المتلمذ الأمر الذي يدعو إلى التساؤل حول كيفية تجاوز ذلك ... فالمنهجية البديلة المقترحة تتطلب أن يتم الاتصال بالممارسين بواسطة مختلف الوسائل وذلك من أجل جمع كل البيانات والمعلومات والمعطيات العملية الميدانية التي تتعلق بموضوع اللقاء التكويني تؤخذ بكل المعطيات وينكب عليها المكونون لبناء منتج ديداكتيكي أولي وفقا لمعايير علمية ومعرفية معينة، وأثناء اللقاء يطرح المنتج على أنظار المشاركين ليس فقط لمناقشته ولكن أيضا لتحديد صلاحيته أو مصداقيته، وبعد هذا اللقاء يعاد النظر في المنتج ليأخذ الصبغة النهائية ويقدم لاحقا إلى المشاركين.

إن ضبط المنهجية المتبعة في عملية إعداد وتنفيذ مختلف الأنشطة والممارسات المتعلقة بتكوين المدرسين المستمر والعمل على تنمية كفاياتهم المهنية الأساسية من شأنه أن يساهم بشكل فعال في تطوير المنتج التعليمي والتكويني وتجويده وتحقيق الأهداف المتوخاة منه لذلك ينبغي أن تصب البرامج والخطط والأنشطة التكوينية بكيفية عميقة في تنمية كفايات هؤلاء المدرسين وتطوير ممارساتهم المهنية

والتدريسية حتى يتمكنوا من انجاز مهامهم المعقدة المطروحة عليهم ويدفع بالمدرسة التعليمية إلى تجاوز الحواجز والعراقيل التي تحول دون جعلها تقوم بالأدوار والوظائف المنوطة بها على أحسن وجه وبجودة عالية ومن بين هذه الكفايات الأساسية التي يجب أن تنمي لدى المدرسين تتجلى في معرفة المدرس لمضامين مادة تكوينية معينة وكيفية ترجمتها إلى أهداف تعليمية والانطلاق في ممارسة الأعمال والأنشطة ... من تمثيلات التلاميذ وكذا العمل والاشتغال اعتمادا على أخطاء التعلم وعواقبه بالإضافة إلى تخطيط وبناء الأدوات والحلقات الديدانكتيكية مع حمل التلاميذ على الانخراط في أنشطة البحث وفي مشاريع المعرفة وقدرته على تطوير عدة فارقية والتدبير المتدرج وحمل التلاميذ على الانخراط في انجازاتهم وتعلماتهم وذلك بإثارة الرغبة في التعلم والتصريح والكشف عن معنى العمل المدرسي والعلاقة بالمعرفة وتنمية قدرة التلاميذ على التقييم الذاتي ... فالتكوين المستمر من شأنه كذلك أن يكسب المدرس القدرة على العمل داخل المجموعة والمشاركة في تسيير المؤسسة بما يجعله قادرا على إعداد مشروع المؤسسة والتفاوض حوله وكذا تدبير موارد المؤسسة... القدرة على إخبار وإشراك الآباء والأولياء عن طريق تنشيط اجتماعات، وتسيير لقاءات، إشراك الآباء في قضايا تهم المؤسسة ... القدرة على استخدام التكنولوجيا الجديدة باستعمال العدة والعتاد المعلوماتي، القدرة على القيام بالواجب واحترام أخلاقيات المهنة بواسطة الوقاية من العنف داخل المؤسسة أو في محيطها، محاربة الأحكام المسبقة وأشكال الميز الجنسي أو العنصري أو الاجتماعي، المشاركة في وضع قواعد الحياة العامة التي تحدد الانضباط والسلوك داخل المؤسسة وصيغ جزاء وزجر السلوكات ... قدرته على تدبير تكوينه الذاتي بوضع جرد شخصي لكفاياته وبرنامجه تكوينه المستمر، التفاوض مع زملائه حول مشروع التكوين المشترك ، فاعلا في برامج التكوين المستمر...

إن جميع الأنشطة والممارسات الخاصة بالتكوين المستمر الموجهة للمدرس يجب أن تهتم بتنميتها لديهم (الأنشطة والممارسات) من أجل تأهيلهم للمساهمة الفعالة في الرفع من جودة الممارسة التعليمية والتكوينية وتحسين أداء المدرسة المغربية وتجديد وظائفها وأدوارها بالكيفية التي تمكنها من إعداد الموارد البشرية الكفأة، القادرة على مواكبة تحديات العولمة ومواجهة التقلبات الحياتية وكسب الرهانات الداخلية والخارجية فالمرحلة التي نعيشها وتجتازها منظومتنا التربوية والتكوينية تحتم على كل مواطن ومواطنة التحلي بروح المسؤولية والعمل على الانخراط الايجابي في التنمية الشاملة والمستدامة التي ينتظرها مجتمعنا